S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

UN LIBRARY

UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

S/24120
19 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى
الامين العام من وزير خارجية جمهورية سلوفينيا

أتشرف بأن أنقل إليكم المذكرة الشفوية المرفقة لوزارة خارجية جمهورية سلوفينيا التي تتضمن رد حكومة جمهورية سلوفينيا على مذكرتكم SCPC/1/92(4) بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وضميمتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدكتور ديمتري روبيل
وزير الخارجية

210692

190692 190692 (٩٢)١١٩٦ 92-26315

المرفق

مذكرة شفوية

تهدي وزارة خارجية جمهورية سلوفينيا تحياتها إلى الامين العام للامم المتحدة ، وبالاشارة إلى مذكرة الامين العام SCPC/1/92(4) المؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، تتشرف بإبلاغه بالتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية سلوفينيا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ .

أولا

في جلسة عقدت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أيدت حكومة جمهورية سلوفينيا قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) في مجموعه واعتمدت تدابير جرى تنفيذها اعتبارا من ٣ أيار/مايو ١٩٩٢ بجميع أحكامها . وفي الوقت نفسه ، صدرت تعليمات إلى جميع مؤسسات الدولة لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية في مجال اختصاصاتها بما يتماشى مع تنفيذ القرار . ونشرت الحكومة نص القرار في الصحيفة الرسمية لجمهورية سلوفينيا العدد رقم ٣٨ ، بغية تنفيذه بصورة مباشرة وفقا للمادة ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة . وقامت الحكومة ، بالاضافة إلى ذلك ، بإصدار تعليمات لتنفيذ الاحكام الواردة في النقاط من ٣ إلى ١٤ من القرار .

ثانيا

إن التدابير ، التي بدأت جمهورية سلوفينيا في تنفيذها على الفور وبصورة متسقة ، كان لها أيضا أثر سلبي على اقتصاد سلوفينيا . ويتمثل ذلك أساسا في الضرر المباشر الناجم عن قبول التدابير في الحالات التي لم تسلم فيها إلى جمهورية سلوفينيا السلع التي سددت ثمنها بالفعل قبل صدور القرار أو في الحالات التي سُلّمت فيها السلع إلى صربيا ومنتينغرو قبل صدور القرار ، ولكن لم يسدد ثمنها بعد . وليس هناك أيضا ، بسبب التدابير المعتمدة ، أي إمكانية للحصول على سلع من صربيا مملوكة لشركات تابعة لسلوفينيا والتي تم تصديرها بصفة مؤقتة من أجل إكمالها أو تعديلها في صربيا أو مونتينغرو .

وسوف يؤدي انقطاع التجارة الى تعطل الإنتاج في الشركات التي تتعاون اقتصاديا منذ زمن بعيد مع الشركات الصربية ، حيث أن هذه الشركات لن تتمكن في المدى القصير من إعادة التوجه نحو جهات مشترية أو موردة جديدة . وتشير المعلومات الحالية إلى أن التعطل سيصيب بصورة أساسية إنتاج الالات والمعدات الكهربائية ، وانتاج المنتجات الكيمياوية ، وانتاج عناصر الهيكل الاساسي لحركة المرور ، وانتاج السليلوز والورق ، وانتاج المنتجات النسيجية والمنتجات الغذائية . وقد أبلغتنا بهذه المشاكل الشركات التالية : Elektromaterial Lendava, Varstroj, Gorenje Elektronika, Iskra Elektrozveze, Inotehna Ljubljana, TIK Kobarid, SKIP Ljubljana, ABC Pomurka, Metalka Ljubljana, AERO Celje, ZA-UTO Ljubljana, Tovarna vozil in toplotne tehnike Boris Kidric Maribor, TAM Maribor, Popco Velenje in Radece Papier .

وسوف يتعطل الاقتصاد أيضا بصورة اضافية بسبب تجميد الاعمال التجارية مع صناعة إمدادات الطاقة الكهربائية في صربيا وتوقف شبكة إمداد الطاقة الكهربائية الصربية عن التزويد بالطاقة الكهربائية .

وسوف يكون لتنفيذ القرار بصورة ثابتة أثر سلبي أساسا على الاقتصاد السلوفيني . ولم تجر بعد دراسة أو تقييم جميع الاثار السلبية أو الاضرار . وتحتفظ حكومة جمهورية سلوفينيا بحقها في طلب التشاور مع مجلس الامن بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة فور الحصول على بيانات بشأن الضرر والصعوبات الفعلية التي تواجهها الشركات السلوفينية ؛ وأثر ذلك في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سلوفينيا . وفي هذا السياق ، تود حكومة جمهورية سلوفينيا استرعاء النظر إلى ما يلي :

١ - رغم جميع القيود التي نفذتها صربيا ومونتنيغرو خلال السنة الاخيرة على التجارة والاعمال ، بلغت قيمة السلع التي باعتها جمهورية سلوفينيا إلى صربيا ومونتنيغرو ٤١٧ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩١ ، فيما بلغت قيمة السلع المشتراة منهما ٣٠٠ مليون دولار .

٢ - في الاشهر الاولى من عام ١٩٩٢ ، بدأت التجارة مع صربيا ومونتينغرو تتسع بشكل ملحوظ مقارنة مع عام ١٩٩١ .

٣ - ثمة شركات في صربيا ومونتينغرو مدينة بمبالغ طائلة لشركات سلوفينية ، وليس باستطاعة حكومة جمهورية سلوفينيا استرداد هذه الأموال مما سيؤدي بالعديد من الشركات السلوفينية إلى الإفلاس . وسوف يؤدي هذا الأمر إلى تفاقم مشكلة البطالة بدرجة خطيرة ، حيث أنها قد وصلت إلى مستوى يبلغ ١١,٨ في المائة بسبب الإصلاحات المرتبطة باقتصاد السوق .

كما أبلغت بعض الشركات السلوفينية حكومة جمهورية سلوفينيا بأن شركات في بلدان ثالثة قد قطعت توريد السلع والخدمات وكذلك حركة المدفوعات مع سلوفينيا بسبب التأويلات غير الصحيحة للقرار من جانب الجهات الموردة والمصارف والمرافق الجمركية الأجنبية (في المملكة المتحدة ، وألمانيا ، وفرنسا ، وكندا ، وتركيا ، وكولومبيا ، ومالطة ، والولايات المتحدة واستراليا) . وتتمثل المشكلة الأساسية التي تعانيها الشركات السلوفينية في الخارج في استمرار عدم التمييز بين سلوفينيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومعاملة عدد من الشركات الأجنبية لسلوفينيا على أنها جزء من يوغوسلافيا وقولها إن القرار يسري أيضا على جمهورية سلوفينيا . وبالرغم من التفسيرات التي قدمناها ، لا تزال هذه الحالات قائمة في الاتصالات المباشرة مع الشركات الأجنبية .

ثالثا

وتجد حكومة جمهورية سلوفينيا أن هناك تساؤلات أو شكوكا تظهر في تنفيذ بعض أحكام القرار . ولكي تعمل جمهورية سلوفينيا على تنفيذ الأحكام بروح القرار وبطريقة تكون مقبولة دوليا ومتناسقة ، تطلب من اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩١) توضيح الأمور التالية :

- ماهي السلع والمنتجات التي تعتبر "للأغراض الطبية وحدها ومنتجات غذائية" ومعفاة من الحظر المتعلق بالتصدير والعبور إلى صربيا ومونتينغرو ؟ (وجهت وزارة خارجية جمهورية سلوفينيا هذا السؤال إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة مؤرخة ٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ ولكن ، بما أنها لم تستلم أي رد حتى الآن ، فقد أصدرت بالتعاون مع وزارة الصحة والأمن الاجتماعي في جمهورية سلوفينيا توجيها باعتبار السلع التالية هي "للأغراض الطبية وحدها" : "الأدوية ، والأصناف الطبية الإضافية واللوازم والمعدات الطبية")

- هل هناك أيضا حظر على التعامل التجاري مع الكيانات القانونية الموجودة خارج صربيا ومونتينغرو والمملوكة أو الخاضعة لإشراف أفراد/كيانات من صربيا ومونتينغرو ؟

- هل هناك أيضا حظر على التعامل التجاري مع وسائط نقل (سفن وشاحنات وعربات سكك حديدية) تابعة لكيانات/أفراد صربيين أو مونتينغريين لكنها ترفع علم أطراف من خارج صربيا ومونتينغرو أو هي مؤجرة لها ، ولا تنقل سلعا من أو إلى صربيا ومونتينغرو . (فقد رفضت جمهورية سلوفينيا حتى الآن رسو سفينة مالكها من مونتينغرو مع أن السفينة مؤجرة لشركة نقل من دولة ثالثة (غير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) وتحمل أيضا علم دولة ثالثة (غير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) .

- - - - -